السنة الثالثة والعشرون العدد86 / شهر ايلول / سنة2025 تاريخ قبول النشر2025/3/17

https://doi.org/10.31272/ijes.v23 i86.1327

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE : 2791-092X Arcif : 0.375

Sustainable Development Strategies and Their Impact on Attracting Investments: A Case Study in the United Arab Emirates

استراتيجيات التنمية المستدامة وتأثيرها على جذب الاستثمارات دراسة حالة في الإمارات العربية المتحدة

م.م. شذى سالم دولاب جسام
SHATHA , SALIM DOOLAB JASSAM
shathasalim19901994@nahrainuniv.edu.iq
جامعة النهرين/ كلية اقتصاديات الأعمال

Abstract

In this study, we explore the features of the sustainable development strategies adopted by the UAE and how they have a profound impact on attracting local and international investments. The Emirati vision was more than just plans on paper; it was a road map towards a renewed and bright future. From renewable energy to smart cities, with every crisis from climate change to economic crises, the UAE has shown exceptional resilience, taking advantage of these difficulties to turn them into strengths. Its pioneering investments and clean energy have earned it a prominent position in the global sustainable investment landscape.

Keywords: United Arab Emirates, Sustainable development, Investments in the United Arab Emirates, Sustainable development strategies, The role of the United Arab Emirates in investment.

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف معالم استراتيجيات التنمية المستدامة التي تبنتها الإمارات وكيفية تأثيرها العميق على جذب الاستثمارات المحلية والدولية.وكانت الرؤية الإماراتية اكثر من مجرد خطط على الورق كانت خريطة طريق نحو مستقبل متجدد ومشرق. ومن الطاقة المتجددة إلى المدن الذكية ومع كل أزمة من التغيرات المناخية إلى الأزمات الاقتصادية، أظهرت الإمارات مرونة استثنائية، تستفيد من تلك الصعوبات لتحولها إلى نقاط قوة. استثماراتها الرائدة والطاقة النظيفة، وأيضا أعطتها مكانة بارزة في مشهد الاستثمارات المستدامة عالميًا. بهذا النهج، لم تصبح الإمارات مجرد وجهة استثمارية، بل رمزًا للريادة في عالم تسوده التحديات.

الكلمات المفتاحية: الإمارات العربية المتحدة، التنمية المستدامة، الاستثمارات في دولة الإمارات العربية المتحدة،استراتيجيات التنمية المستدامة، دور دولة الإمارات العربية المتحدة في الاستثمار.

المقدمة

يُفترض أن التحول الرقمي والاعتماد على التقنيات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة قد ساهم بشكل فعّال في تعزيز التنمية المستدامة، ومما أدى إلى تقليل الاعتماد على النفط،وتحقيق اندماج أكبر في الاقتصاد العالمي، وتعزيز الأمن الاقتصادي والاجتماعي. وتواجه العديد من الدول تحديات عدة في تحقيق التنمية المستدامة بسبب الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية، وضعف البنية التحتية الرقمية، وعدم القدرة على استيعاب التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة. التي تتمثل المشكلة في كيفية تحقيق توازن بين التنمية الاقتصادية المستدامة والابتكار التكنولوجي، خاصة في ظل التوجه العالمي نحو الرقمنة والاقتصاد الرقمي (نغم حسين نعمة,2023,ص1). وتبرز أهمية الدراسة في تجربة دولة الإمارات في التحول نحو الاقتصاد الرقمي كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، مما يجعلها نموذجًا يُحتذى به للدول الأخرى التي تسعى للخروج من العزلة الاقتصادية والاعتماد على الموارد التقليدية. وكما توضح الدراسة كيف أن السياسات الحكومية والاستراتيجيات الاقتصادية، مثل "Milestone 2071" و"Abu Dhabi Digital Transformation 2025"لعبت دورًا جوهريًا في تحقيق هذا التحول (الحاج محمد الحاج,2023,ص3). و تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل السياسات الاقتصادية لدولة الإمارات، ودراسة تأثير التحول الرقمي والاعتماد على العملات الرقمية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما يتم الاستناد إلى تقارير رسمية، مثل تقارير منظمة المياه والسلام، لتقييم مدى نجاح الإمارات في تحقيق التنمية المستدامة (غريسي,2016,ص18).

منهجية البحث

أولاً: مشـــكلة البحـــث: تتمثل مشكلة البحث في دراسة كيفية تأثير استراتيجيات التنمية المستدامة التي تتبناها دولة الإمارات العربية المتحدة على جذب الاستثمارات، سواء المحلية أو الأجنبية. على الرغم من الجهود المبذولة في تطوير الاقتصاد المستدام، يبقى التساؤل حول مدى فعالية هذه الاستراتيجيات في تعزيز بيئة استثمارية جاذبة ودائمة.

ثانياً: هدف البحث: يهدف البحث إلى:

1. تحليل استراتيجيات التنمية المستدامة التي تعتمدها الإمارات.
2. دراسه تأثير هذه الاستراتيجيات على جذب الاستثمارات.
3. تقديم توصيات لتعزيز دور التنمية المستدامة في تحسين مناخ الاستثمار.

ثالثاً: أهمية البحث:

1. دور الاستدامة في جذب رؤوس الأموال لتعزيز الاقتصاد الوطني.
2. تقديم insights لصناع القرار والمستثمرين حول العلاقة بين الاستدامه والاستثمار.
3. المساهمة في إثراء الأدبيات المتعلقة بالتنمية المستدامة والاستثمار في العالم العربي.

رابعاً: مجتمع وعينة البحث :يتكون مجتمع البحث من الشركات والمستثمرين في الإمارات، مع التركيز على القطاعات المستدامة مثل الطاقة المتجددة، العقارات الخضراء، والتكنولوجيا النظيفة. سيتم اختيار عينة البحث بشكل عشوائي من المستثمرين والمسؤولين الحكوميين والخبراء الاقتصاديين عبر استبيانات ومقابلات.

خامساً: منهج البحث: يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث سيتم جمع البيانات من المصادر الأولية (المقابلات والاستبيانات) والمصادر الثانوية (تقارير حكومية، دراسات سابقة، وإحصاءات اقتصادية).

سادساً: الإطار الزماني والمكاني

1. يغطي البحث الفترة من [2019_2024]، حيث يتم تحليل البيانات التاريخية والحديثة.
2. يركز البحث على الإمارات العربية المتحدة، ومع التركيز على إمارات رئيسية مثل دبي وأبوظبي نظراً لكونهما مراكزا استثمارية رئيسية.

سابعاً: هيكلية البحث

1. الفصل الأول: الإطار النظري
   - مفهوم التنمية المستدامة.
   - الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئة
2. الفصل الثاني: استراتيجيات التنمية المستدامة في الإمارات
   - مبادرات الحكومة في دعم الاستدامة.
   - الاهداف الوطنية للتنمية المستدامة
   - دور القطاع الخاص والمجتمع المدني
3. الفصل الثالث: تأثير التنمية المستدامة على جذب الاستثمارات
   - العوامل التي تؤثر على قرار الاستثمار
   - دراسة حالة حول استثمارات ناجحة
4. الفصل الرابع: تحليل الوضع الحالي والتحديات
   - الفرص والتحديات في الإمارات
   - تأثير الأزمات العالمية والمحلية

الفصل الأول

مفهوم التنمية المستدامة

المطلب الاول : تعريفات ومقاييس التنمية المستدامة: ظهر مصطلح التنمية المستدامة وأخذ اهتمامًا كبيرًا بعد ظهور التقرير الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987، حيث تمت صياغة تعريف للتنمية المستدامة من قبل لجنة برونتلاند على أنها: "التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها" (لجودي صاطوري، 2016، ص 299).وايضا عُرفت التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها" (WCED 1987,P6).وعُرفت أيضًا بأنها: "السعي الدائم لتطوير نوعية حياة الإنسان مع الوضع في الاعتبار قدرات النظام البيئي" (فيانا، 1994,ص22).وكما يعرفها Edwerd Barbier بأنها "ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة"، ويوضح أن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدًا وتداخلًا بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.للتنمية المستدامة تعريفات متعددة ومختلفة، ولكن هذا الاختلاف لا يعكس تباينًا في المفهوم بقدر ما يعكس اختلاف الأبعاد التي يتم النظر من خلالها إلى التنمية المستدامة، والتي تشمل البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، والبعد البيئي (عدنان، 1979,ص45).وقد جرت العديد من المحاولات2 لوضع تعريف شامل وجامع للتنمية المستدامة، فعُرفت بأنها "عملية التنمية التي تلبي أماني الحاضر وحاجاته دون تعريض قدرة

أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر" (عدنان 1979,ص46).وايضا عُرّفت التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي توفق بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية، مما يؤدي إلى خلق توازن فعّال بين هذه الأقطاب الثلاثة، حيث تكون التنمية مجدية اقتصاديًا، عادلة اجتماعيًا وقابلة للاستمرار بيئيًا" (فرحان، 2012).وكما عرّفها البنك الدولي بأنها "عملية متعددة الأبعاد تتكون من خمسة مكونات رئيسية: رأس مال نقدي، رأس مال مادي، رأس مال بشري، رأس مال اجتماعي ورأس مال طبيعي" (اللجنة الاجتماعية والاقتصادية 2015 ,ص4). وفي السياق ذاته، عرّفت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التنمية المستدامة بأنها "تعزيز التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية، وضمان استمرارية التنمية في المجالات الاجتماعية، البيئية، السياسية والاقتصادية، والمؤسسية على أساس المساواة" (لهيب، 2005,ص34).أما الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة (1980)، فقد عرّف التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية". في حين يرى البنك الدولي أن "نمط الاستدامة يعتمد على رأس المال"، ويعرّف التنمية المستدامة بأنها تلك التي تهدف إلى تحقيق التوازن المستمر، مما يضمن إتاحة الفرص التنموية نفسها للأجيال القادمة، من خلال المحافظة على رأس المال الشامل أو زيادته عبر الزمن" (هرموزي 2024,ص3).ومن خلال هذه التعريفات، يمكن استخلاص أن التنمية المستدامة تعني تلبية احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، عبر تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية. كما تهدف إلى تحقيق تقدم شامل ومستدام دون الإضرار بالبيئة أو استنزاف الموارد الطبيعية.

جدول(1):مؤتمرات واتفاقيات التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة (2010-2024).

السنة	المؤتمر\ الاتفاق	المتضمنات	الدلاله
2010	إطلاق رؤية الإمارات 2021	خطة استراتيجية لدمج الاستدامة في الأجندة الوطنية	دمج التنميه المستدامه في السياسه الوطنيه
2012	مؤتمر ريو+20	الإمارات تشارك في مؤتمر الأمم المتحدة للتنميه المستدامه	واكد التزام دوله الامارات بل اقتصاد الاخضر
2013	حفل افتتاح جائزه زايد لطاقة المستقبل	تم اطلاقه بهدف الاعتراف بلاستدامه والطاقه المتجدده وتعزيزها	تشجع الابتكار العالمي في مجال الطاقه المستدامه
2014	لجنة اتفاقيه باريس	الاطار الاستراتيجي لتعزيز الاقتصاد الاخضر في الامارات	ملتزمون بلحد الظاهر الاحتباس حراري وخفض الكاربون
2015	اطلاق اجنده الامارات الخضراء 2030	استضافه الامارات	التركيز على التنميه المستدامه عبر القطاعات الاقتصاديه
2017	القمه العالميه للحكومات	استضافت الامارات قاده عالمين لمناقشه التنميه المستدامه وموضوعات اخرى	تعزيز دور الدوله الامارات كقائد في مجال الحكومه العالميه والاستدامه
2019	الالعاب العالميه للاولمبياد الخاص ابو ظبي	شملت مبادرات الاستدامه كجزء ارث الحدث	تعزيز الاحداث الرياضيه الشامله والمستدامه
2020	اكسبو 2020 دبي	حدث عالمي للاستدامه كموضوع اساسي	اظهر التزام دوله الامارات العربيه بالابتكارات والممارسات المستدامه
2023	مبادره الامارات الاستراتيجيه لتحيقيق صافي صفر بحلول عام 2050	استراتجيه تهدف الى تحقيق انبعاثات صفريه بخلول عام 2020	تعزيز رياده دوله الامارات في مجال العمل المناخي في المنطقه
2024	مؤتمر الاطراف COP28	الامارات تستضيف مؤتمر الامم المتحده الثامن والعشرين المناخي	ومن المتوقع ان يقود المناقشات والالتزامات العلميه بشان تغير المناخ والاستدامه

أظهر الجدول مشاركة دولة الإمارات العربية المتحدة في المؤتمرات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة بين عامي 2010 و2024 التزامها المتزايد بدمج الاستدامة في

سياساتها الوطنية وتعزيز دورها الريادي في هذا المجال على المستوى العالمي.وبدأت الإمارات في عام 2010 بإطلاق رؤية الإمارات 2021، والتي وضعت إطارًا استراتيجيًا لدمج التنمية المستدامة في الأجندة الوطنيةوقد يعكس التزام الدولة بإرساء أسس الاستدامة كجزء من خططها المستقبلية. قد عزز هذا الالتزام في عام 2012 من خلال مشاركتها الفاعلة في مؤتمر ريو+20، وحيث أكدت على تبني الاقتصاد الأخضر-كنهج مستدام للتنمية.وفي عام 2013، تم إطلاق جائزة زايد لطاقة المستقبل، والتي تهدف إلى تشجيع الابتكار في مجالات الاستدامة والطاقة المتجددة، وساهم ايضا في تعزيز ريادة الإمارات في دعم المشاريع البيئية المبتكرة عالميًا.واشار ايضا عام 2014، واصلت الدولة جهودها عبر الانضمام إلى لجنة اتفاقية باريس حيث أظهرت التزامها بالحد من ظاهرة الاحتباس الحراري وخفض انبعاثات الكربون، مما عزز مكانتها كشريك دولي فاعل في مكافحة تغير المناخ.و عام 2015،وقد أطلقت الإمارات أجندتها الخضراء 2030 التي ركزت على تحقيق التنمية المستدامة عبر مختلف القطاعات الاقتصادية ويعكس رؤيتها طويلة المدى لبناء اقتصاد أخضر- مستدام. استمرت الجهود في عام 2017 وعندما استضافت القمة العالمية للحكومات، حيث اجتمع القادة العالميون لمناقشة التنمية المستدامة والحلول المستقبلية، مما ساعد في تعزيز مكانة الإمارات كقائد عالمي في مجالي الحوكمه والاستدامه.وقد عام 2019،وقد نظّمت الإمارات الألعاب العالمية للأولمبياد الخاص في أبوظبي، وشملت مبادرات استدامة كجزء من إرث الحدث، مما يعكس التزامها بتعزيز الاستدامة حتى في الفعاليات الرياضية الدولية. هذا التوجه استمر بقوة في عام 2020 مع استضافة إكسبو 2020 دبي، وتعد الاستدامة كأحد محاوره الرئيسية، وأظهر التزام الدولة بالابتكار في مجال التنمية المستدامة.وعام 2023، أعلنت الإمارات عن استراتيجيتها لتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050،و يعكس جهودها في تقليل الانبعاثات وتعزيز دورها كدولة رائدة في العمل المناخي على مستوى المنطقة. وأخيرًا، في عام 2024،وقد استضافت الإمارات مؤتمر الأطرافCOP28 ، واصبح أحد أهم الفعاليات البيئية الدولية، حيث من المتوقع أن تلعب دورًا محوريًا في قيادة المناقشات العلمية والالتزامات المتعلقة بالتغير المناخي والاستدامة. المصدر:وثائق وتقارير رسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة حول الاستدامه .

أهداف التنمية المستدامة على العناصر الآتية: تسعى أهداف التنمية المستدامة إلى القضاء على الفقر والجوع بجميع أشكالهما وأبعادهما، مع تعزيز فرص جميع الأفراد في تحقيق إمكاناتهم في بيئة يسودها الكرامة والمساواة، وفي ظل ظروف صحية ملائمة.كما تم تصميم هذه الأهداف لحماية كوكب الأرض من التدهور، من خلال تبني أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، وإدارة الموارد الطبيعية بكفاءة، واتخاذ تدابير عاجلة لمواجهة تغير المناخ، وبهدف تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية. ويُعد ضمان تمتع جميع الأفراد بحياة مزدهرة تلبي تطلعاتهم، مع تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي وتكنولوجي متوازن مع البيئة، أحد الركائز الأساسية للتنمية المستدامة. كما تهدف هذه الأهداف إلى بناء مجتمع يسوده السلام والعدل، حيث يسود الأمن وتختفي مظاهر العنف، إذ لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون سلام، ولا يمكن إحلال السلام دون تحقيق التنمية المستدامة. ولتطبيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، من الضروري تعبئة الموارد وتعزيز الشراكات العالمية بروح من التضامن، بمشاركة جميع الدول وأصحاب المصلحة، ومع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الفئات الأكثر فقراً وضعفاً (ياسمين عمروش، 2022).

المطلب الثاني : الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية: و يتميز الاقتصاد الإماراتي بمتانته وهو ما يتجلى في ارتفاع مؤشر نسبة الاستثمار وتحقيق فائض في الميزان التجاري، إلى جانب انخفاض معدل المديونية الخارجية.وأما فيما يخص أنماط الإنتاج والاستهلاك، فتشير البيانات إلى ارتفاع معدلات الاستهلاك، لا سيما في استهلاك الطاقة، بالإضافة إلى زيادة كمية النفايات الناتجة عن الأنشطة الصناعية والزراعية وقطاع البناء والتشييد (سوسن، 2020). وقد شهد الاقتصاد الإماراتي طفرة كبيرة جعلت الدولة تتبوأ مراكز متقدمة عالميًا وفقًا لعدة مؤشرات اقتصادية، مثل معدل دخل الفرد ومعدل استهلاك الطاقة. وقد بلغ الناتج القومي الإجمالي لدولة الإمارات 414 مليار دولار في عام 2018، مما جعلها تحتل المرتبة الثانية خليجيًا بعد المملكة العربية السعودية، كما جاءت في المرتبة الثالثة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد كل من السعودية وتركيا. عالميًا،احتلت الإمارات المرتبة 29 وفقًا لتقديرات البنك الدولي لعام 2018. وتجدر الإشارة إلى أن الإمارات، وخاصة أبوظبي ، تضم إحدى أعلى نسب الأثرياء في العالم، حيث تجاوز عددهم 75 ألف مليونير، ما يعادل 8.8٪ من السكان (محمد، 2014).فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي في الماضي، فقد اعتمد اقتصاد المنطقة إلى حد كبير على الزراعة في الواحات، والصيد، وتجارة التمور واللؤلؤ. غير أن اكتشاف النفط في الخمسينيات أدى إلى تحول جذري في الهيكل الاقتصادي لدولة الإمارات، مستفيدًا من الموقع الاستراتيجي للدولة والإنفاق الحكومي، وسياسات التنويع الاقتصادي. وتواصل الحكومة جهودها في التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة، من خلال تشجيع الابتكار وتعزيز الإطار التنظيمي للقطاعات الرئيسية بما يسهم في تطوير بيئة اقتصادية مواتية لدولة الإمارات، ودفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام.

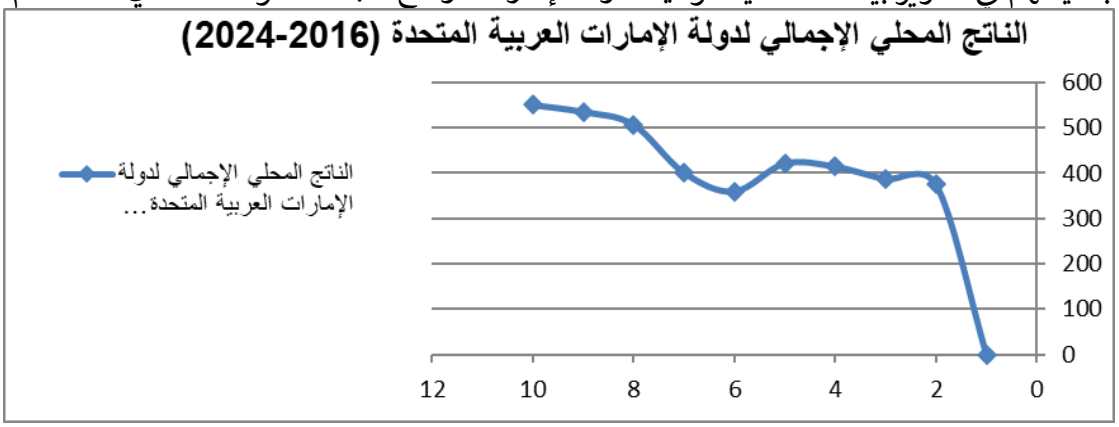

وتُظهِر البيانات نموا ثابتا من عام 2016 إلى عام 2019 مع انخفاض حاد في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19 ومن الواضح أن التعافي بعد الجائحة كان واضحا في السنوات اللاحقه، مع توقع نمو كبير حتى عام 2024. من عمل الباحثه بالاعتماد على إحصائيات تايمز) ووزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة (البيانات المفتوحة للبنك الدولي) (محمد,2022). المؤشرات الاجتماعية: ارتفاع المستوى الولادة وكذلك أن جميع سكان الإمارات مشمولون ببرامج الرعاية الصحية الأولية ويحصلون على المياه بخدمات الصرف الصحي بنسبة 100% هذا إلى جانب تعميم التعليم الابتدائي بالدولة الصحي للفرد وهو ما يوضحه ارتفاع العمر المتوقع عند المأمونة وينتفعون وانخفاض نسبة التسرب المدرسي وارتفاع معدل القدرة على القراءة بين البالغين.

جدول (2): يظهر المؤشرات الاجتماعية في دولة الإمارات العربيه المتحده (2016-2024)

السنه	عدد السكان (مليون)	العمر المتوقع متوسط (بالسنوات)	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (%)	معدل البطالة (%)	درجة مؤشر التنمية البشرية
2016	9.27	77.1	93.0	2.4	0.866
2017	9.40	77.2	93.2	2.3	0.868
2018	9.54	77.3	93.5	2.3	0.871
2019	9.68	77.4	93.7	2.2	0.873
2020	9.77	77.5	93.9	3.4	0.876
2021	9.89	77.6	94.0	3.3	0.879
2022	9.98	77.8	94.2	3.2	0.880
2023	10.10	78.0	94.3	3.0	0.881
2024	10.22	78.1	94.5	2.9	0.882

المصدر : من عمل الباحثه بالاعتماد على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - (UNDP) معرفة القراءة والكتابة . البنك الدولي النمو السكاني ومعدلات البطاله منظمه الصحه العالمية (WHO) تتبع بيانات متوسط العمر المتوقع .المركز الوطني للإحصاء في دولة الامارات يوفر بيانات محلية حول المؤشرات الاجتماعية.

المؤشرات البيئية تم تسجيل تطور إيجابي في المعطيات الخاصة باستخدامات الأرض والزراعة، حيث ارتفعت نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات إلى إجمالي مساحة الأرض وتأسيسا على ما سبق يمكن القول بأنه رغم التقدم الذي أحرزته دولة الإمارات العربية المتحدة في كثير من الجوانب، فإن مستقبل التنمية المستدامة يواجه جملة من التحديات أهمها ندرة موارد المياه وانحراف التربة وانتشار النفايات وزيادة معدلات الانبعاث.

جدول(3): يظهر مؤشرات الاستثمار البيئي في دولة الإمارات (2016-2024)

السنه	(مليار دولار أمريكي)	البناء الأخضر (عدد)	(%) انبعاثات الكربون	المناطق المحمية (كم2)	إعادة التدوير (%)
2016	0.8	120	1.5	18000	10
2017	1.2	150	2.0	18,200	15
2018	1.5	180	2.5	18,500	20
2019	1.8	210	3.0	19000	22
2020	2.0	250	3.5	20000	25
2021	2.5	300	4.0	20000	28
2022	3.0	350	4.5	21000	30
2023	3.5	400	5.0	21,500	33
2024	4.0	450	5.5	21,500	35

المصدر : جدول من عمل الباحثه بالاعتماد على الوكاله الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا) ومجلس الامارات للأبنيه الخضراء ومشروع الكربون العالمي ووزارة التغير المناخي والبيئه في دولة الإمارات ،الاستثمار في الطاقة المتجدده.

يظهر الجدول زيادة ثابته مما يعكس التزام دولة الإمارات في تنوع مصادر الطاقة. مشاريع البناء الأخضر- يظهر نمو سريع إلى دفعة قوية نحو التنميه الحضرية المستدامه خفض انبعاثات الكربون يقدم مطرد متأثر بمختلف الالتزامات الوطنية والدوليه. توسعة مناطق المحمية زيادة تدريجيه في أراضيها ويبرز جهود الحفاظ على البيئه معدل إعادة التدوير: تحسن كبير يتماشى مع هدف ادارة النفايات الوطنية.

الفصل الثاني

استراتيجيات التنمية المستدامة في الإمارات

المطلب الأول : مبادرات الحكومة: تبنت دولة الإمارات نهجًا استراتيجيًا يعتمد على الاستخدام الفعّال للقوة الناعمة لتعزيز نفوذها وتأثيرها على المستويين المحلي والدولي. وفي عام 2017 قدّم مجلس القوة الناعمة لدولة الإمارات استراتيجية تهدف إلى تعزيز سمعة الدولة عالميًا من خلال هويتها، وتراثها، وثقافتها، ومساهماتها في المجتمع الدولي. وترتكز هذه الاستراتيجية على ستة محاور رئيسية للدبلوماسية العامة، وهي: الدبلوماسية الإنسانية، والدبلوماسية العلمية والأكاديمية، والدبلوماسية التمثيلية الوطنية، والدبلوماسية الشعبية، والدبلوماسية الثقافية والإعلامية، والدبلوماسية الاقتصادية. كمفهوم استراتيجي في الدبلوماسية، قدّم جوزيف ناي مصطلح "القوة الناعمة" عام 1990، حيث أصبح هذا المفهوم ركيزة أساسية في الأدبيات المتعلقة بالعلاقات الدولية. وتُعرَّف القوة الناعمة على أنها القدرة على التأثير في الآخرين لتحقيق الأهداف المرجوة من خلال الإقناع والجذب بدلاً من استخدام القوة أو الإكراه. كما يشير ناي إلى أن العناصر الأساسية للقوة الناعمة تشمل الثقافة، عندما تكون قادرة على استقطاب الآخرين، والقيم، عندما تكون جذابة وثابتة، والسياسات، عندما يُنظر إليها على أنها شاملة وشرعية. وفي سياق آخر، يتم تفسير القوة الناعمة في عمل الشرطة باعتبارها نهجًا دبلوماسيًا أكثر لمعالجة تحديات إنفاذ القانون. ويشير إينيس إلى أن القوة الناعمة في الشرطة تتحقق عندما تعتمد على الإقناع والتأثير في السيطرة الاجتماعية بدلاً من اللجوء المباشر إلى فرض السلطة بالقوة (Garland, 2017, p. 79–94). من منظور استراتيجي، تُعد استراتيجيات الذكاء الاصطناعي وتأثيرها على مختلف القطاعات مثالًا واضحًا على كيفية دعم التكنولوجيا لتحقيق التنمية المستدامة في دولة الإمارات. إذ تسهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تعزيز الابتكار ودفع عجلة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبفضل الرؤية الاستشرافية والاستثمارات الضخمة في هذا المجال، أصبحت دولة الإمارات رائدة في تنفيذ حلول مبتكرة لمواجهة التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها العالم اليوم. فمن خلال المبادرات المتنوعة في مجالات مثل الطاقة المتجددة، والزراعة المستدامة، والتنقل الذكي، تسعى الدولة إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد وتعزيز التنمية المتوازنة والشاملة. كما أدى توظيف تقنيات تحليل البيانات الضخمة والتعلم الآلي إلى تعزيز التخطيط الحضري وإدارة الموارد بشكل أكثر كفاءة، ما أسهم في تقليل النفايات وتحسين جودة الهواء والمياه. بالإضافة إلى ذلك، ساعدت الابتكارات في قطاعي الرعاية الصحية والتعليم على جعل الخدمات أكثر كفاءة وإنصافًا، مما عزز العدالة الاجتماعية وخلق فرص متساوية لجميع أفراد المجتمع (هرموزي وبوزيد، 2024، ص 109-131). وفي سياق متصل، أولت دولة الإمارات اهتمامًا كبيرًا بإطلاق مبادرات مجتمعية مبتكرة تهدف إلى بناء مجتمع قائم على القيم الإنسانية، وتعزيز الحوار الحضاري والتسامح الاجتماعي بوسائل مختلفة. وعلى صعيد القطاع الزراعي، شهدت الدولة تقدمًا ملحوظًا، لا سيما فيما يتعلق بزيادة الإنتاج الغذائي المحلي لتحقيق الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على الواردات. ورغم هذا التحسن، لا تزال الواردات الغذائية في ازدياد إذ تمكن الإنتاج المحلي من تغطية 27٪ من إجمالي الاستهلاك الغذائي. وفي الوقت نفسه، ارتفعت الواردات الغذائية من 240 ألف طن عام 1972 إلى 826 ألف طن عام 1978، أي بنسبة زيادة بلغت 344٪ خلال ست سنوات (حيدر، 1985، ص 44).

المطلب الثاني: الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة: شهدت أدوات السياسة المالية في دولة الإمارات تحسنًا كبيرًا وملحوظًا، حيث نجحت في تحقيق تقدم إيجابي في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مما أسهم في تعزيز مسيرة التنمية المستدامة. ويعزى هذا النجاح إلى كفاءة السياسات التي تبنتها حكومة الإمارات، والتي تهدف إلى بناء اقتصاد تنافسي عالمي متنوع، قائم على المعرفة، ومدعوم بكفاءات وطنية متميزة. كما أن الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني الذي تنعم به الدولة ساهم في تعزيز بيئة استثمارية جاذبة. وتعد الإمارات من بين أكثر الدول المصدرة للنفط استثمارًا لفوائضها النفطية في القطاعات غير النفطية، إذ تبنّت استراتيجيات اقتصادية محفزة للتنويع الاقتصادي لضمان استدامة النمو (حسين وعُبيدة، 2024، ص 418-462).وتُمثل أهداف التنمية محطات استراتيجية تسعى الدول إلى تحقيقها للوصول إلى غاياتها المنشودة. وبما أن التنمية عملية ذاتية داخلية وديناميكية مستمرة، فهي ليست ثابتة أو جامدة، كما أنها لا تتبع مسارًا واحدًا، بل تتنوع طرقها واتجاهاتها. لذا، يعد تحديد أهداف التنمية أمرًا جوهريًا في إطار السعي لتحقيقها، وتشمل هذه الأهداف: استثمار وتنمية الموارد البشرية، تحسين المستوى المعيشي للمجتمع، وتحقيق تكامل وتنسيق بين مختلف الجهات المعنية بعملية التنمية لضمان شموليتها وتوازنها (العيسوي، 2001 ص 44). في مفهومها العام، تهدف التنمية إلى تحسين النظامين الاقتصادي والاجتماعي، من خلال رفع مستوى المعيشة وتعزيز الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لجميع السكان. كما تشير التنمية إلى التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد، وتشمل مجموعة من الإجراءات في عدة مجالات، منها تنمية رأس المال البشري، تطوير البنية التحتية، تعزيز التنافسية الإقليمية تحقيق الاستدامة البيئية، ضمان الشمولية الاجتماعية، وتحسين قطاعي الصحة والتعليم (عامر وطارق، 2016، ص 343). إذ تعنى التنمية بالتوظيف الأمثل للموارد، حيث يُعد ذلك عنصرًا أساسيًا ومحوريًا في السياسة التنموية. كما يُعتبر النمو أحد المكونات الرئيسية للتنمية، لكنه لا يكون كافيًا بمفرده ما لم يهدف إلى تحسين مستوى المعيشة والارتقاء بجودة الحياة للسكان (ماجد، 2016، ص 32).وتُعد دولة الإمارات من الدول الرائدة في تحقيق التنمية الشاملة في مختلف المجالات منذ تأسيسها وحتى اليوم. فقد وضعت الدولة خطط تنموية متكاملة شملت العديد من القطاعات الحيوية التي تؤثر مباشرة على حياة الأفراد والأسر، وساهمت في رسم ملامح التنمية المستقبلية. كما أولت الدولة اهتمامًا بترتيب أولوياتها التنموية على مختلف المستويات، من خلال إنشاء وزارات وهيئات ومؤسسات متخصصة، بالإضافة إلى تطوير نظم التعليم والتربية، وسَنّ القوانين والتشريعات التي تهيئ بيئة مناسبة لتحقيق التنمية المستدامة، مع ضمان مشاركة جميع أفراد المجتمع في العملية التنموية على كافة الأصعدة. وقد جعلت الإمارات تحقيق أهداف التنمية المستدامة في صدارة أولوياتها، عبر إصدار القوانين والتشريعات الداعمة لهذا التوجه، وتعزيز دور اللجان والهيئات المعنية بمتابعة تنفيذ هذه الأهداف، والعمل على تحقيق أعلى المؤشرات في مختلف مجالات التنمية. وتندرج هذه الجهود ضمن الأجندة العالمية 2030، التي تمثل رؤية أممية تهدف إلى القضاء على الفقر، وحماية كوكب الأرض وضمان تحقيق السلام والازدهار لجميع الشعوب بحلول عام 2030. وتشمل هذه الجهود تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل، وتحقيق العمالة الكاملة والإنتاجية، وتوفير فرص عمل لائقة للجميع. كما تسعى السياسات الوطنية إلى تقليل معدلات البطالة، وتشجيع ريادة الأعمال والابتكار، وضمان بيئات عمل آمنة وأجور عادلة (ماجد، 2016، ص 6).

المطلب الثالث: دور القطاع الخاص والمجتمع المدني: تعاني دولة الإمارات من غياب دور المستثمر المبدع والخلاق الذي يمتلك المهارات الإدارية ويستطيع اكتشاف الفرص واستيعاب التكنولوجيا والإدارة الحديثة. يُعتبر هذا النوع من المستثمرين من العناصر الأساسية التي تساهم في تنمية الأنشطة الإنتاجية، سواء كانت صناعية أو زراعية. وفي دولة الإمارات، كما في غيرها من الدول النامية، حتى وإن توفرت فرص نجاح طويلة المدى للاستثمار، فإن المخاطر عادة ما تكون كبيرة. فالمستثمر الصناعي يضع أمواله في استثمارات طويلة المدى يصعب تعديلها أو تحويلها بسهولة. وبسبب غياب جهات الخبرة التي تساعد المستثمر في تقييم المخاطر بدقة، وكذلك غياب الإدارات القادرة على تقليل تلك المخاطر، فإن رأس المال الخاص غالبًا ما يتردد في التوجه نحو هذا النوع من الاستثمارات (شافعي ونظام، 1990).يشهد المجتمع المدني في الإمارات تطورًا ملحوظًا في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث يتم تشجيع الشركات على التوافق مع الأهداف الوطنية المتعلقة بالاستدامة ورفاهية المجتمع. يتم حث العديد من الشركات على دمج ممارسات المسؤولية الاجتماعية، مثل الاستثمارات في مشاريع الرعاية الاجتماعية والتعليم وحماية البيئة. وتشجع منظمات المجتمع المدني على مشاركة القطاع الخاص في مشاريع التنمية المستدامة، خاصة في مجالات مثل الطاقة المتجددة، إدارة النفايات، ومبادرات البناء الأخضر. تتماشى هذه الجهود مع التزام دولة الإمارات بالوصول إلى صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050، بالإضافة إلى استراتيجية الإمارات للنمو الأخضر. كما ساعدت المنظمات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية، مثل مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية، في دفع الاستثمارات في مجالات التعليم والرعاية الصحية وتنمية المجتمع، حيث تعمل هذه المنظمات على حشد الموارد لقضايا اجتماعية وتعزيز الاستثمارات التي تُحدث تأثيرًا اجتماعيًا إيجابيًا (محمود شهاب،1992، ص 226-117). وقد استفادت دولة الإمارات العربية المتحدة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP) في تمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى مثل المطارات، محطات الطاقة، وشبكات النقل. تساهم هذه الشراكات في تقليل العبء المالي على الحكومة، بينما تمنح الشركات الخاصة الفرصة للاستثمار والربح. ومن بين المشاريع الكبيرة التي تم تطويرها باستخدام هذه الشراكات، نجد مترو دبي ومدينة مصدر. كما تبنت حكومة الإمارات سياسات تشجع على تعزيز دور القطاع الخاص في القطاعات غير النفطية، مما جعل القطاع الخاص محركًا رئيسيًا في صناعات مثل العقارات (وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة، 2018).

الفصل الثالث

تأثير التنمية المستدامة على جذب الاستثمارات

المطلب الاول: العوامل التي تؤثر على قرار الاستثمار: تعد القرارات الاستثمارية ذات أهمية بالغة لكل من المستثمرين الأفراد والمؤسسات، إذ تؤثر بشكل مباشر على النتائج المالية والنمو المستقبلي. وتؤثر عدة عوامل على هذه القرارات، بدءًا من التفضيلات الشخصية وصولاً إلى الظروف الاقتصادية العامة. ويمكن تصنيف هذه العوامل إلى عناصر اقتصادية ونفسية وأخرى تتعلق بالسوق، جميعها تلعب دورًا حيويًا في تشكيل استراتيجية المستثمر. أما العوامل الاقتصادية فهي التي يتم أخذها في الاعتبار بعد حساب القيمة الحالية والمستقبلية المتوقعة للمحفظة الاستثمارية أو أي نوع من الأعمال. يشمل الأداء العام للشركة كيفية تحقيق الشركة لأهدافها وغاياتها، ويتكون من ثلاثة عناصر رئيسية: الأداء المالي، أداء السوق، وقيمة حقوق المساهمين. كما أن معلومات حركة الأسعار تشير إلى التغيير أو التقلب في الأسعار نتيجة

لاختلاف العرض والطلب في يوم التداول، حيث تؤثر تقلبات الأسعار على نمط استثمار المستثمرين الأفراد، إذ أن العديد منهم على دراية بتحركات السوق (Suman & Warne, 2012). علاوة على ذلك، تعتبر القدرة على تحمل المخاطر من العوامل الحاسمة في القرارات الاستثمارية، حيث يعني المخاطرة عدم اليقين بشأن العوائد المحتملة، سواء كانت ربحًا أو خسارة. يتحمل كل مستثمر المخاطر وفقًا لأهدافه الاستثمارية. يعرف شافي قدرة المخاطرة على أنها "معلمات الأمان والسيولة وزيادة رأس المال والعائد وتغطية المخاطر". يتمتع المستثمرون بقدرات مختلفة على تحمل المخاطر، ما يجعل لديهم أنواعًا مختلفة من الاستثمارات. المستثمرون الذين يسعون لتحقيق عوائد أعلى يفضلون الأوراق المالية ذات المخاطر العالية، بينما يتجنب المستثمرون ذو المخاطر المنخفضة المخاطرة في الاستثمارات ذات العوائد المنخفضة (SCMRD, 2005; Injodey & Alex, 2011).يتوقف عادة قبول أو رفض المشروع المقترح على دراسة السوق بشكل دقيق، حيث تُعد أول خطوة في دراسات الجدوى هي إجراء تحليل شامل لسوق السلعة المزمع إنتاجها. يعتبر الطلب الحالي والمستقبلي على السلعة نقطة البداية الأساسية التي تبرر إنشاء أي مشروع استثماري. ولضمان نجاح المشروع، يجب أن تكون دراسة السوق وتقديرات الطلب أكثر واقعية ودقة، حيث إن أي خطأ في هذه التقديرات يؤدي إلى فشل تخطيط المشروع الاستثماري، مما يسبب مشاكل كبيرة في عمليات البيع. وقد ينتج عن ذلك وجود طاقات إنتاجية غير مستغلة واحتمال كبير لخسارة المشروع. لذلك، يجب على الإدارة دراسة إمكانية السوق ومدى تقبل منتجات المشروع المقترح، بالإضافة إلى التنبؤ بحجم المبيعات الذي يعتمد عليه تحديد الإيرادات المتوقعة. في هذا الصدد، يمكن استخدام أساليب التنبؤ الكمية لزيادة درجة الثقة في البيانات المتاحة (عبد الباقي، 2011 ,ص43).من جانب آخر، يعتبر تحديد نوع المنتج أحد العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الاستثماري، حيث قد يتطلب المنتج آلات متخصصة أو عمالة معينة يصعب تأمينها في الوقت الحالي، أو قد يحتاج إلى مواد خام غير متوفرة محليًا، مما قد يعيق قبول المشروع الاستثماري. في هذه الحالة، يمكن أن يكون لتحديد نوع المنتج تأثير كبير في اتخاذ قرار قبول أو رفض المشروع (رقان،1991 ,ص7).فيما يتعلق برأس المال العامل، فهو يمثل عنصرًا مهمًا في اتخاذ القرارات الاستثمارية. يجب أن تركز الإدارة على تأمين رأس المال العامل إلى جانب التكاليف الاستثمارية والتشغيلية والإيرادات المتوقعة من المشروع. ويحسب رأس المال العامل عبر دراسة تقديرات الأصول المتداولة والخصوم المتداولة على مدار فترة حياة المشروع الاستثماري. كما يتطلب تقدير رأس المال العامل الدقة، حيث إن تقديره بأقل من قيمته المطلوبة قد يؤدي إلى اختناقات في العمليات التشغيلية، بينما تقديره بأكثر من قيمته يؤدي إلى تجميد أموال غير ضرورية ويترتب عليه مشكلات تمويلية (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2005,ص4).غالبًا ما يتبع المستثمرون الاتجاهات وسلوك الآخرين في عملية اتخاذ قراراتهم وهو ما يعرف بسلوك القطيع. على سبيل المثال، عندما يشتري عدد من المستثمرين سهمًا معينًا، قد يتبعهم آخرون خوفًا من تفويت الفرصة لتحقيق الأرباح، حتى وإن كان هذا الاستثمار محفوفًا بالمخاطر أو مبالغًا في قيمته (عبد الباقي، 2011، ص45). ويعد الإفراط في الثقة عاملاً نفسيًا آخر يؤثر على قرارات الاستثمار، حيث يميل المستثمرون إلى المبالغة في تقدير معرفتهم وقدرتهم على التنبؤ باتجاهات السوق. هذا قد يؤدي إلى تحملهم لمخاطر مفرطة واتخاذ قرارات استثمارية غير مدروسة (رقان، 1991، ص 62).

المطلب الثاني: دراسات حالة حول استثمارات ناجحة: يمكن أن تؤثر تقلبات الأسواق المالية على قرارات المستثمرين؛ حيث يؤدي التقلب العالي إلى زيادة حالة عدم اليقين، ما يدفع المستثمرين الخائفين من المخاطرة للبحث عن أصول أكثر أمانًا، بينما قد يرى آخرون في ذلك فرصة لشراء الأوراق المالية التي يتم تداولها بأقل من قيمتها الحقيقية.وكما أن السيولة، أو القدرة على شراء وبيع الأصول بسرعة دون التأثير الكبير على سعرها، تعد عاملاً مهمًا بالنسبة للمستثمرين. حيث تُفضّل الأصول ذات السيولة العالية مثل الأسهم المدرجة في البورصات الرئيسية، بينما يميل أولئك الذين يعطون الأولوية للمرونة قصيرة الأجل إلى تجنب الاستثمارات غير السائلة مثل العقارات (حسين وإسماعيل، 2019ص 121). نجحت دولة الإمارات العربية المتحدة في ترسيخ مكانتها كمركز عالمي للتجارة والتمويل والابتكار. خلال السنوات الأخيرة، اجتذبت القطاعات المختلفة مثل العقارات والتكنولوجيا والطاقة المتجددة والسياحة استثمارات ضخمة من مستثمرين محليين ودوليين. فيما يلي دراسات حالة تفصيلية لاستثمارات ناجحة في الإمارات، التي توضح بيئة الأعمال الديناميكية والمواتية في البلاد، وتسهم هذه الدراسات على استراتيجيات الاستثمار والنتائج المستخلصة من كل قطاع.

أولاً: قطاع العقارات والتطوير العقاري: تأسست "إعمار العقارية" في عام 1997، وتعد واحدة من أكبر شركات التطوير العقاري في العالم. وهي مسؤولة عن معالم شهيرة مثل برج خليفة ودبي مول. يعد نجاح "إعمار" مثالاً على ازدهار سوق العقارات في الإمارات العربية المتحدة، حيث تدعمه الاستثمارات الأجنبية، والسياحة، والتخطيط الحضري المبتكر (عبد الباقي، 2011، ص 50).ومن أبرز ما يميز الاستثمار في دبي هو الدعم الكبير الذي تقدمه الحكومة لمشاريع شركة إعمار العقارية، حيث ساهمت في تطوير مشاريع حضرية ضخمة مثل وسط مدينة دبي. بالإضافة إلى ذلك، توسعت شركة إعمار في محفظتها الاستثمارية لتشمل قطاعات متنوعة مثل الضيافة، التجزئة، والترفيه، مما أتاح لها توليد عوائد ثابتة من مصادر دخل متعددة. منذ عام 2000، تم تداول أسهم الشركة في سوق دبي المالي، ما أسهم في توفير عوائد كبيرة للمساهمين على مر السنين. كما أن مشاريع إعمار اجتذبت مليارات الدولارات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما عزز سمعة دبي كمركز عالمي للاستثمار العقاري (نعمة، 2024، ص2).

ثانيًا: شركة مبادلة للاستثمار ـ محفظة استثمارية متنوعة: تأسست شركة مبادلة للاستثمار في عام 2002 وهي شركة استثمارية مملوكة للدولة، وتملك محفظة استثمارية عالمية تضم استثمارات في عدة قطاعات مثل الطيران، الرعاية الصحية، الطاقة، والتكنولوجيا. وكان دورها في تنويع اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة والحد من الاعتماد على عائدات النفط محوريًا (التقرير السنوي لشركة مبادلة، 2022، ص 5).من أبرز استثمارات مبادلة أنها تشمل حصصًا في شركات مثل GlobalFoundries في مجال أشباه الموصلات، وCepsa في قطاع الطاقة، بالإضافة إلى استثمارات تكنولوجية في شركات مثل Uber وAMD. تركز مبادلة على الصناعات التي تتماشى مع رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة طويلة المدى، مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الرقمية. وفي عام 2022 أعلنت الشركة عن إدارة أصول بقيمة 894 مليار دولار أمريكي، مع زيادة ملحوظة في عوائد استثماراتها على مدار العقد الماضي. وقد ساهمت محفظة مبادلة المتنوعة في نمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات، مما أدى إلى توفير تدفقات دخل مستقرة حتى خلال فترات تقلب أسعار النفط (التقرير السنوي لشركة مبادلة، 2022، ص 5).

ثالثًا: مصدر - استثمارات الطاقة المتجددة: تأسست شركة "مصدر" في عام 2006، والمعروفة أيضًا باسم "شركة أبوظبي لطاقة المستقبل"، بهدف تعزيز ريادة دولة الإمارات في مجال الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة. شاركت مصدر في بعض من أكبر مشاريع الطاقة النظيفة على مستوى العالم (تقرير مصدر للاستدامة، 2021، ص 54).و تشمل مدينة مصدر، وهو مشروع حضري صديق للبيئة، بالإضافة إلى مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في الإمارات ودول أخرى. من بين أبرز هذه المشاريع محطة نور أبوظبي للطاقة الشمسية بقدرة 1.17 جيجاوات. استثمرت مصدر في مشاريع الطاقة المتجددة في 40 دولة، مع تركيز خاص على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وتحويل النفايات إلى طاقة. في عام 2021، أعلنت مصدر عن استثمارات إجمالية تجاوزت 20 مليار دولار في الطاقة النظيفة، ما يساهم في تحقيق طموح الإمارات في توليد 50% من طاقتها من مصادر متجددة بحلول عام 2050. كما وضعت مبادرات مصدر دولة الإمارات في طليعة العالم في مجال الطاقة المتجددة وساهمت بشكل كبير في تحقيق أهداف الاستدامة والتنويع الاقتصادي في الدولة (سياسة الطاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة، مشاريع مصدر، ص 101).

رابعا: طيران الإمارات - نمو الطيران العالمي: تأسست طيران الإمارات في عام 1985، وبدأت بأسطول مكون من طائرتين فقط، لتصبح واحدة من أكبر وأربح شركات الطيران في العالم. لعبت الشركة دورًا مهمًا في وضع دبي كمركز عالمي للسفر والسياحة (التقرير المالي لشركة طيران الإمارات 2021، ص 63).استثمرت طيران الإمارات بشكل كبير في الطائرات ذات الجسم العريض وطويلة المدى مثل إيرباص A380 وبوينج 777، مما سمح لها بتغطية طرق عبر ست قارات. أدت التحالفات الاستراتيجية لشركة الطيران إلى توسيع نطاق عملياتها عالميًا. تساهم طيران الإمارات بشكل مباشر في اقتصاد دبي من خلال السياحة والتجارة والخدمات اللوجستية، مما يدعم أكثر من 100,000 وظيفة في الإمارات. كما أسهمت الشركة في تحويل دبي إلى مركز رئيسي للرحلات الدولية، مما سهل استثمارات ضخمة في قطاعي السياحة والضيافة وساهم في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة (نمو الطيران والسياحة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ص 42).

خامسا. كريم - التكنولوجيا ونجاح خدمة طلب السيارات: تأسست شركة كريم في دبي عام 2012 كشركة ناشئة متخصصة في حجز السيارات، وأصبحت واحدة من أنجح شركات التكنولوجيا في منطقة الشرق الأوسط. بعد استحواذ شركة أوبر عليها في عام 2020 مقابل 3.1 مليار دولار، تواصل كريم ريادتها في قطاع التنقل بالمنطقة (تقرير استحواذ كريم، 2020، ص 78). ومن شركة ناشئة إلى شركة ضخمة: جمعت كريم 421 مليون دولار في جولات تمويلية قبل استحواذ أوبر عليها، مما جذب مستثمرين مثل صندوق الثروة السيادي السعودي "STV" وعملاق التجارة الإلكترونية الياباني "راكوتين". يعد استحواذ أوبر على كريم من أكبر الصفقات التكنولوجية في الشرق الأوسط، مما عزز دور دبي كمركز للابتكار التكنولوجي وريادة الأعمال.توسعت كريم لتشمل خدمات إضافية بجانب النقل التشاركي مثل توصيل الطعام والمدفوعات الرقمية، مما ساعدها على تنويع مصادر إيراداتها. قصتها ألهمت العديد من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا بالمنطقة وأظهرت إمكانيات دولة الإمارات كمركز للابتكار وريادة الأعمال التكنولوجية (الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا في الشرق الأوسط، 2021، ص50).

سادسا: موانئ دبي العالمية - التوسع اللوجستي العالمي: وتعد موانئ دبي العالمية واحدة من أكبر مشغلي الموانئ في العالم، حيث تضم محفظة عالمية تشمل أكثر من 80 محطة بحرية

وداخلية في أكثر من 40 دولة. كانت الاستثمارات الاستراتيجية التي قامت بها الشركة في البنية التحتية للموانئ والخدمات اللوجستية حاسمة في تعزيز مكانة الإمارات كمركز للتجارة والخدمات اللوجستية (التقرير المالي لشركة موانئ دبي العالمية، 2021، ص 39). استثمرت موانئ دبي العالمية بشكل مكثف في الاستحواذ وتطوير الموانئ في أفريقيا وأوروبا وآسيا، مما عزز شبكة سلسلة التوريد العالمية الخاصة بها.قامت الشركة بتنويع أنشطتها لتشمل الخدمات اللوجستية والخدمات البحرية وحلول سلسلة التوريد المعتمدة على التكنولوجيا.أعلنت موانئ دبي العالمية عن نمو مستمر في إيراداتها وأرباحها، مما ساهم بشكل كبير في اقتصاد دبي من خلال تسهيل التجارة وخلق فرص العمل. وقد ساعدت العمليات العالمية للشركة في تعزيز مكانة الإمارات كمركز رائد للتجارة والخدمات اللوجستية، مما ساهم في تسهيل التجارة الدولية ودفع النمو الاقتصادي (شبكة الخدمات اللوجستية العالمية، موانئ الإمارات العربية المتحدة، ص 92).

جدول (4): تقديرات الأرباح من الاستثمارات الناجحة في دولة الإمارات العربية المتحدة (2019-2024)

السنه	العقارات إعمار، شركات أخرى	الطاقة المتجددة مصدر، وغيرها	لتكنولوجيا والشركات الناشئة كريم، شركات أخرى	السياحة والضيافة الإمارات، وغيرها	الخدمات اللوجستية موانئ دبي العالمية، شركات أخرى	إجمالي الأرباح المقدرة
2019	28مليار دولار	مليار دولار4.5	مليار 1.2 دولار	مليار 23 دولار	مليار 9 دولار	65.7 مليار دولار
2020	مليار دولار 24	مليار دولار4.8	مليار دولار2.1	مليار 11 دولار تأثير كوفيد-19	مليار 8.5 دولار	50.4 مليار دولار
2021	مليار دولار 30	مليار دولار5.6	مليار دولار3.1	مليار 18 دولار	مليار 10 دولار	66.7 مليار دولار
2022	مليار دولار 33	مليار دولار6.5	مليار دولار4.3	مليار 25 دولار	مليار 11 دولار	79.8 مليار دولار
2023	مليار دولار79.8	مليار دولار 35	مليار دولار5.5	مليار 30 دولار	مليار 12 دولار	89.8 مليار
2024	مليار دولار 89.8 متوقع	مليار دولار 8.1 متوقع	مليار دولار 7 متوقع	مليار 35 دولار متوقع	مليار 13 دولار متوقع	101.1 مليار دولار متوقع

المصدر: جدول من عمل الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لشركة إعمار العقارية، دائرة الأراضي والأملاك في دبي 2022-2023 تقرير مصدر للاستدامة (2022)، تقارير الوكاله الدولية للطاقة المتجددة (آيرينا) الإمارات العربية المتحدة 2021 تقرير استحواذ أوبر على كريم (2020)، بيانات رأس المال الاستثماري في الشرق الأوسط 2022 التقرير المالي لشركة طيران الإمارات (2022)، بيانات السياحة في دولة الإمارات العربية المتحدة، دائرة السياحة في دبي 2023التقارير المالية لشركة موانئ دبي العالمية (2019-2023)، بيانات وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة

الفصل الرابع

تحليل الوضع الحالي والتحديات

المطلب الاول : الفرص والتحديات في الإمارات: نقلت وكالة بلومبيرغ عن زيادة النشاط الاستثماري في صناديق الثروة السيادية الخليجية، مما يعزز قدرتها على جذب الكفاءات ويسهم في تعزيز مكانتها كصانعة صفقات مؤثرة. وأضافت الوكالة أن هذه الصناديق، التي تدير أصولًا تصل إلى 4.9 تريليونات دولار، استثمرت 55 مليار دولار في 126 صفقة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2024 فقط. ووفقًا لتقرير شركة الاستشارات "غلوبال إس دبليو إف"، يشكل هذا المبلغ نحو 40% من جميع الصفقات التي أبرمها المستثمرون المدعومون من حكوماتهم على مستوى العالم خلال نفس

الفترة. وكانت الوجهات التقليدية مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة هي أبرز الأماكن المستهدفة للاستثمار، بينما برزت الصين كوجهة مفضلة جديدة حيث تلقت استثمارات بقيمة 9.5 مليارات دولار خلال الـ 12 شهرًا الماضية. (بلومبيرغ 2024، ص 55). احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الـ30 عالميًا من حيث الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ 507 مليارات دولار أمريكي، وهي تعد ثاني أكبر اقتصاد في العالم العربي. وتولي الحكومة الإماراتية اهتمامًا كبيرًا بتنفيذ المشاريع التنموية، وخاصة تلك المتعلقة بتطوير البنية التحتية في مختلف مناطق الدولة بما في ذلك الطرق والأنفاق والمباني الاتحادية. كما أن اقتصاد الإمارات يعد من بين أكثر الاقتصادات جذبًا للاستثمار بفضل التشريعات الضريبية المناسبة وسهولة إقامة الأعمال، بالإضافة إلى استقرار الدرهم الإماراتي مقابل الدولار الأمريكي. وتستمر الإمارات في تعزيز مكانتها كأحد أهم الاقتصادات العالمية وأكثرها تنافسية من خلال تبني استراتيجيات مبتكرة لدعم التنوع الاقتصادي والنمو، مما يعزز نتائج مؤشرات التنمية الاقتصادية. وقد أحدثت الإمارات مؤخرًا تعديلات في القانون الاتحادي الخاص بالشركات الأجنبية، ما يعكس التزام الدولة بتحقيق بيئة استثمارية مستقرة وآمنة. (بلومبيرغ، 2024، ص55). سمحت التعديلات القانونية في دولة الإمارات العربية المتحدة للمستثمرين الأجانب بتأسيس شركات تملك بنسبة 100%، مما يعفي هذه الشركات من الحاجة إلى وجود وكيل أو كفيل إماراتي عند فتح فروع لها في الدولة. (بلومبيرغ 2024، ص1).تعتبر الإمارات العربية المتحدة واحدة من أغنى الدول في المنطقة، كما أن اقتصادها يعد من أكثر الاقتصادات تنوعًا. وتتمثل أبرز مصادر الدخل في الإمارات في النفط والغاز، حيث يشكلان الركيزة الأساسية للاقتصاد، إضافة إلى السياحة والتجارة والعقارات. كما تلعب الخدمات المالية والصناعة دورًا كبيرًا في دعم النمو الاقتصادي للدولة. (بلومبيرغ، 2024، ص 2).

المطلب الثاني : تأثير الأزمات العالمية والمحلية: يهدف هذا البحث إلى دراسة السياسات والتدابير الاقتصادية التي اعتمدتها الحكومات العربية، وخاصة في الأردن، لمواجهة الأزمات الاقتصادية، بما في ذلك الأزمة المالية العالمية. ويعكف البحث على تقييم ما إذا كانت تلك السياسات وقائية أو مجرد ردود فعل بعد وقوع الأزمات. كما يتناول تحليل السياسات الاقتصادية التي يمكن اتخاذها لمواجهة الأزمات المالية المستقبلية. وركزت الدول العربية المصدرة للنفط على زيادة الإنفاق الحكومي وتعزيز السيولة المحلية، في حين اتبعت الدول غير النفطية سياسات ضمان الودائع ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. بينما اضطلعت الدول الأوروبية وآسيوية بضخ مليارات الدولارات في أسواق المال لشراء أسهم المؤسسات المالية الكبرى. (سهيل، 2018، ص99-1). تدهورت الأوضاع الاقتصادية عالميًا بعد جائحة كوفيد-19، مما دفع البنوك المركزية إلى تبني سياسات نقدية مشددة. أدى ذلك إلى زيادة حادة في أسعار الفائدة وتزايد تقلبات الأسعار مما أثر بشكل كبير على ميزانيات الأسر والاستهلاك والاستثمار، وقد ينتج عنه أضرار اجتماعية على المجتمع. اختلف تأثير التضخم من دولة إلى أخرى، حسب قوة اقتصاداتها والسياسات المتبعة لمواجهة الأزمة بالإضافة إلى كون الدولة مصدرة أو مستوردة للنفط، في ظل ارتفاع أسعار النفط بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية. يهدف البحث إلى تحليل تأثير الأزمات الاقتصادية التي شهدها العالم منذ عام 2010 حتى آخر الأحداث المتتالية، وهي جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، على اقتصادات الدول الناشئة والنامية في المنطقة العربية. استخدم البحث المنهج الوصفي لدراسة تأثير هذه الأزمات على المتغيرات الاقتصادية مثل سعر صرف العملة المحلية أمام الدولار، معدل التضخم، التوازن في الميزان التجاري والاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي خلال الفترة من الربع الأول لعام 2010 إلى الربع الثالث لعام 2022. يوضح البحث أن الأزمات الاقتصادية أثرت بشكل كبير على معدلات نمو اقتصادات الدول المتقدمة والناشئة والنامية، حيث شهدت هذه الدول انخفاضًا في نمو الناتج المحلي الإجمالي في أعوام مختلفة بسبب أزمات سابقة مثل أزمة جنوب شرق آسيا في 1997، أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة في 2008، وأزمة الديون الأوروبية في 2009. وتسبب انتشار فيروس كورونا في انخفاض معدل النمو بشكل حاد في كل من الدول المتقدمة والنامية،قبل أن تعيد الحرب الروسية الأوكرانية الدخول في أزمة جديدة. كما أظهرت الدراسة

أن عجز الميزان التجاري كان سمة سلبية في جميع الدول المدروسة، مع اختلاف في القدرة على تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية للتقليل من هذا العجز. ومن الجدير بالذكر أن مصر شهدت تزايدًا في عجز الميزان التجاري منذ عام 2012 نتيجة لتداعيات ثورة 25 يناير 2011 وما تبعها من عدم استقرار سياسي وأمني، مما أدى إلى هروب رؤوس الأموال الأجنبية وتراجع النشاط السياحي. (شحاتة، 2023، ص 520-540).

الخاتمة

وفي ختام هذه الدراسة، لا يمكننا أن نتغاضى عن التحديات والصعوبات التي واجهتها الإمارات في رحلتها نحو تحقيق التنمية المستدامة. وسط رياح الأزمات الاقتصادية العالمية، والتحديات البيئية الناجمة عن المناخ الصحراوي القاسي، وقفت الإمارات في مفترق طرق،تتعامل مع أزمات مثل الأزمة المالية العالمية لعام 2008 التي أثرت على الاقتصاد المحلي،وكذلك التحديات البيئية المتمثلة في ندرة الموارد الطبيعية مثل المياه والطاقة. وجائحة كوفيد 19 التي اثرت على جميع الدول وسببت بنزول الاقتصاد لكن الإمارات،ومن قلب هذه التحديات، جاءت الحلول والابتكارات. استثماراتها في الطاقة المتجددة، مثل مشروع "مدينة مصدر"،ومبادراتها في والهيدروجين الأخضر والتكنولوجيا النظيفة، جعلت منها نموذجاً عالمياً للتحول نحو اقتصاد مستدام. كما أن الاستثمار في البنية التحتية الذكية، وتطوير مشاريع مثل"إكسبو 2020"،لم يكن مجرد تجميل سطحي، بل خطوة عميقة نحو بناء اقتصاد مرن وقابل للاستدامة على المدى البعيد. رغم الصعوبات، ظل النهج الإماراتي يعتمد على الإصرار والابتكار.هذه الرؤية، التي تجمع بين الاقتصاد الأخضر والتنوع الاقتصادي، والتكنولوجيا المتقدمة، لم تفتح أبواباً جديدة للاستثمار فقط، بل أرست دعائم مستقبل أكثر استقراراً في عالم مضطرب. وكما تتجاوز الإمارات صعوباتها، تسير بخطى واثقة نحو استقطاب المزيد من الاستثمارات، مسلحةً بإيمان راسخ بأن الاستدامة ليست مجرد خيار بل ضرورة أساسية للمضي. قُدماً في عالمٍ سريع التغير. إن تأثير هذه الاستراتيجيات يتجاوز اليوم، ليرسم غدًا مزدهرًا للأجيال القادمة، حيث التوازن بين الرخاء الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية.الإمارات تسير بخطى واثقة نحو مستقبل تتشابك فيه الأيدي لبناء عالم أكثر استدامة وعدالة.

الاستنتاجات

نتائج تحليل تأثير استراتيجيات التنمية المستدامة على الاستثمار

أولاً: تأثير الطاقة المتجددة: الإمارات تستثمر بشكل كبير في مشاريع الطاقة المتجددة، ومما يعزز مكانتها كقائد عالمي في هذا القطاع. على سبيل المثال، مشاريع مثل مدينة مصدر تعتبر نماذج ناجحة لاستدامة الطاقة وتطوير المدن الذكية. هذه الجهود ساهمت في جذب استثمارات عالمية، خاصة في مجال الطاقة الشمسية والهيدروجين الأخضر .

ثانياً: تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط: تبنت الإمارات سياسات تهدف إلى تنويع الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد على النفط، ما أسهم في تعزيز الاستثمار في قطاعات مثل التكنولوجية، البنية التحتية المستدامة، والسياحة البيئية. هذه الجهود لم تعزز فقط من جاذبية الاستثمار، بل ساعدت أيضاً في تحسين الكفاءة البيئية والإنتاجية

ثالثاً: التمويل الأخضر: أطلقت الإمارات أدوات تمويل مثل السندات الخضراء لتمويل مشاريع مستدامة، و مما جعل السوق الإماراتية أكثر جاذبية للمستثمرين الذين يسعون لتحقيق عوائد مالية مع تأثير بيئي إيجابي.

رابعا: التأثير على الاستثمار العقاري: تركت التنمية المستدامة أيضًا بصماتها على قطاع العقارات في دولة الإمارات العربية المتحدة. يدمج المطورون بشكل متزايد ممارسات البناء الأخضر، ومثل شهادة LEED، في مشاريعهم. إن هذه العقارات المستدامة، التي تستخدم قدراً

أقل من الطاقة والمياه مع توفير بيئات معيشية أكثر صحة، أصبحت مطلوبة بشدة من قبل المستثمرين والمستأجرين على حد سواء. ان استراتيجيات التنمية المستدامة . التي تتراوح بين تبني الطاقة المتجددة والتخطيط الحضري الواعي بيئياً . لم تعمل على تحسين نوعية الحياة في دولة الإمارات العربية المتحدة فحسب، بل جعلت الدولة أيضاً وجهة أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي والمحلي.ومن خلال إعطاء الأولوية للصناعات الخضراء، وفتحت دولة الإمارات العربية المتحدة قطاعات جديدة للاستثمار، بما في ذلك التكنولوجيا النظيفة، والطاقة المتجددة والزراعة المستدامة.

التوصيات

1. يجب على الإمارات مواصلة تطوير أدوات التمويل الأخضر مثل السندات الخضراء والصكوك البيئية التي تساعد على جذب الاستثمارات المستدامة، وخلق سياسات تشجيعية تعزز من دور القطاع الخاص في دعم هذه المشاريع.
2. يُوصى بزيادة الاستثمارات في مشاريع الطاقة المتجددةمثل الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين الأخضر، لتعزيز الريادة العالمية للإمارات في هذا المجال. الاستمرار في دعم مشاريع مثل مدينة مصدر سيسهم في جذب المزيد من الاستثمارات الدولية
3. يجب على الإمارات تعزيز المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في القطاعات الاقتصادية كافة، بما يشمل تطوير مؤشرات أداء واضحة، ودعم الشركات في تبني هذه المعايير لجذب الاستثمارات المسؤولة اجتماعيًا وبيئيًا.
4. يتوجب على الحكومة الاستمرار في تنويع الاقتصادوالتركيز على القطاعات ذات الأثر البيئي الإيجابي مثل التكنولوجيا الخضراء، السياحة المستدامة، والبنية التحتية الذكية، بما يضمن جذب الاستثمارات طويلة الأمد.
5. تعزيزالبحث العلمي والابتكار في المجالات المتعلقة بالتنمية المستدامة يعتبر ضروريًا لمواكبة التغيرات السريعة في التكنولوجيا والاقتصاد الأخضر من الضروري تمويل برامج تعليمية تعزز المهارات المطلوبة للتعامل مع تحديات الاستدامة.
6. يتوجب الاستمرار في تعزيز الشراكات الدولية مع الاقتصادات الكبرى والناشئة لتحقيق التكامل في أهداف الاستدامة، وكذلك توسيع التعاون مع القطاع الخاص لدعم مبادرات التنمية المستدامة التي تجذب الاستثمارات الخارجية.

المصادر: Reference:

1- الحاج محمد الحاج" وتقنين العملة الافتراضية في ظل التنمية المستدامة و التحول الاقتصادي-دولة الإمارات العربية المتحدة أنموذجاً: (2023).ص3
2- العيسوي، إبراهيم (٢٠٠١) التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق القاهرة، مصر، ص ٤٤.
3- بلعسل بنت بني ياسمين عمروش الحسين (2022) الذكاء الاصطناعي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة. بلعسل بنت بني ياسمين عمروش الحسين، الذكاء الاصطناعي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة محلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05 العدد 01، 1162,2022.
4- عبد الباقي، سامح (٢٠١١) علم وفن تنمية المبيعات السياحية، دار الكتب القانونية مصر
5- غريسي_, and علوي_سارة. "دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى (2016الاقتصاديات العربية خلال الفترة (2010 دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة."
6- حسين, and إسماعيل. "أثر قوانين الإستثمار على قرار المستثمر فى صناعة الفنادق." مجلة كلية السياحة والفنادق-جامعة مدينة السادات 3.2 (2019): 115-130.
7- حسين علي كيطان, and أ. د منتج عبيدة. "دور أدوات السياسة المالية في تحقيق التنمية المستدامة في الإمارات العربية المتحدة للمدة (2004-2020)(دراسة تحليلية)."

8- شافعي, and نظام. "معوقات التنمية الصناعية للقطاع الخاص في دولة قطر." (1990).
9- سوسن جبار عودة, and أ. د. محمود حسين المرسومي. "اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية الصادرات في الإمارات العربية المتحدة للمدة (1990.2017
10- فيانا ، ميلو فانيا ، التنمية المتواصلة ، قراءة في السكان والاستهلاك والبيئة الجمعية المصرية للنشر والمعرفة – القاهرة، 1994.
11- حيدر إبراهيم علي. "استراتيجية التنمية الريفية في دول الخليج العربي: حالة دولة الإمارات العربية المتحدة." مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية 11.44 (1985
12- رقان كمال (١٩٩١). العرض السياحي، رسالة ماجيستير علوم اقتصادية، جامعة الجزائر.
13- ماجد، أحمد (٢٠١٦) دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات إيجابية وريادة عالمية، مرجع سابق، ص 6
14- محمود شهاب, د. مجدى, and د. مجدى. "دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في البلاد النفطية الريعية تجربة دولة الامارات العربية المتحدة." مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية 1.1 (1992): 226-117.
15- محمد ازهر, and د. علي عماد. "دور المعارض الدولية التجارية في تنشيط الحركة الاقتصادية في الامارات." مجلة التحليل و الاستشراف الاقتصادي 2.2 (2022): 100-114.
16- مقابلة, سهيل,. "دور السياسات الاقتصادية العربية الرسمية في مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية: بعض التجارب الدولية مع التركيز على الأردن." مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 19.1 (2018): 99-1.
17- نغم حسين نعمة, رغد محمد نجم, and هبة الله مصطفى السيد علي. "تسخير الرقمنة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030/تجربة إمارة دبي: تسخير الرقمنة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030/تجربة إمارة دبي." ص1.
18- بلعسل بنت بني ياسمين عمروش الحسين (2022) الذكاء الاصطناعي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة. بلعسل بنت بني ياسمين عمروش الحسين، الذكاء الاصطناعي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة محلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05 العدد 01، 1162,202
19- عدنان عباس علي ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، ج 1 ، مطبعة عصام . بغداد 1979.
20- عدنان مناتي صالح التنمية المستدامة في الاقتصاد النامي بين التحديات والمتطلبات 2005. مجلة.
21- هرموزي, بوزيد امحمد, and اعمر. "استراتيجيات الذكاء الاصطناعي في تحقيق التنمية المستدامة-تجربة الامارات العربية المتحدة." (2024): 109-131.
22- وزارة الاقتصاد، دولة الإمارات العربية المتحدة مجلة اقتصاد الجديد العدد : 10 – المجلد 01- 2014.
23- لهيب عطا عبد الوهاب, مستجدات خطة الطاقة الامريكية وأثارها المحتملة على الاقطار الاعضاء مجلة النفط والتعاون العربي, م 31 ع 112 الكويت 2005.
24- قناة الجزيرة هي قناة تلفزيونية إخبارية حكومية، العاصمة القطرية الدوحة. صناديق الثروة الخليجية2024/10/2.
25- المنصة العربية للاستثمار - Arab Platform Capital. blog.arab-platform.com في أكتوبر 2022.
26- تقرير مصدر للاستدامة (2022)، تقارير الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (آيرينا) الإمارات العربية المتحدة 2021.
27- تقرير استحواذ أوبر على كريم (2020)، بيانات رأس المال الاستثماري في الشرق الأوسط 2022.
28- لتقرير المالي لشركة طيران الإمارات (2022)، بيانات السياحة في دولة الإمارات العربية المتحدة، دائرة السياحة في دبي 2023.
29- التقارير المالية لشركة موانئ دبي العالمية (2019-2023)، بيانات وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة.
30- تقرير سياسة الطاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة، مشاريع مصدر، ص 101.
31- التقرير المالي لشركة طيران الإمارات (2021).
32- نمو الطيران والسياحة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
33- إحصاءات دائرة الأراضي والأملاك في دبي، 2021.
34- التقرير السنوي لشركة مبادلة للاستثمار (2022).
35- استراتيجيات الاستثمار الدولية، الإمارات العربية المتحدة.
36- التقرير السنوي لشركة إعمار العقارية (2022).
37- وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة، قانون المسؤولية الاجتماعية للشركات، 2018.
38- مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية، التقرير السنوي، 2022.
39- إحصائيات تايمز) ووزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة (البيانات المفتوحة للبنك الدولي

40- الدورة الثالثة عشر.لملتقى الاستثمار السنوي 2024 AIM ابو ظبي، الإمارات العربية المتحدة 7 - 9 مايو 2024.
41- الاستثمار فى الامارات, خدمات الاقامة في دبي.البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.
42- دراسات حالة منظمات دولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي.
43- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و المركز الوطني للإحصاء و البنك الدولي.
44- اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا (الاسكو) التقرير العربي للتنمية المستدامة. العدد الاول مطبوعات الامم المتحدة (الاسكوا) لبنان - بيروت 2015.
45- نعمة N. نحو استراتيجية لتحقيق الاستدامة البيئية. EJFB [انترنت]. 25 أبريل، 2024 [وثق 21 أكتوبر، 2024];5(2):01-3.موجود.في: https://nejfb.edu.iq/index.php/ejfb/article/view/448
46- Al Kut Journal of Economics and Administrative Sciences 12.36 (2020): 112-130
47- Shehata, Gaber Ahmed Bassyouni, and Halah El-Said Mohamed Bassiony. "Contemporary Economic Crises in The Arab Region-Causes and Repercussions الأزمات الاقتصادية المعاصرة في المنطقة العربية-الأسباب والتداعيات." Journal of the Advances in Agricultural Researches 28.2 (2023): 520-540.
48- Garland, D. (2017). Punishment and welfare social problems and social structures. In Liebling, A.Maruna, S. and Mcara, L. (eds), The Oxford Handbook of Criminology. Oxford: Oxford University Press,pp. 79–94.
49- Suman, & Warne, D. P. (2012). Investment behavior of individual investor in stock market. Intemational Journal of Research in Finance & Marketing, 2, 2231-5985
50- SCMRD. (2005). Indian household investors survey: "The changing market environment: Investors' Preferences Problems Policy Issues". Delhi: Author.
51- .Injodey, J. I., & Alex, D. (2011).Risk tolerance of investors: Developing a psychometric tool.Research Journal of Finance and Accounting, 2(2.)
52- Al-Mukhtar, Al-fatih Muhamad Uthman. (2013 (11), 15-26.Enterprenuership Journal For Finance and Bussiness (https://nejfb.edu.iq/index.php/ejfb/article/view/448)